

عرض كتاب التجربة الهندية في افريقيا

عرض: أ.م.د. منى حسين عبيد (*)

يوضح هذا الكتاب تجربة لواحدة من اهم الدول الاسيوية والتي برزت كقوة كبرى يمتد بها على الساحة الدولية، لاسيما بعد ان تغيرت موازين القوى لصالح دول اصبح لها ثقل كبير، وتعد الهند واحدة من تلك الدول التي نجحت في رسم معالم تحركها ولاسيما على الصعيد الاقتصادي، فقد نجحت الهند في اقامة علاقات جيدة ومثمرة بدول القارة الافريقية على الرغم من التنافس الدولي الذي تشهده اقلارة السمرء، وسعي بعض القوى الى زيادة مصالحها واستثماراتها بدول القارة الافريقية سواء عن طريق تقديم المساعدات والمنح أو تقديم القروض.

تنبع أهمية هذا الكتاب من حيث احتوائه على معلومات غنية، فضلاً عن اعتماده على مجموعة كبيرة من الوثائق الرسمية والمصادر والمراجع العلمية الرصينة، الى جانب اعتماده على المصادر الاجنبية والتي عن طريقها حاول الباحثين اعطاء رؤية حقيقية لطبيعة التجربة الهندية في افريقيا.

يضم هذا الكتاب ستة ابواب، يتناول الاول الجغرافية السياسية للهند، وقد وضح فيه الموقع الجغرافي للهند فضلاً عن طبيعة المجتمع الهندي الذي يتميز بتنوعه من الناحية الاثنية، اذ يتكون من مجموعات عرقية عدة، وتشكل المجموعة الهندوآرية حسب وجهة نظر الباحثين قرابه (٧٢%) من مجموع سكان الهند، في حين يشكل الدرافيديون

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد.

(٢٥%) اما المغول وآخرون فتصل نسبتهم الى (٣%)، ومن حيث ديانتهم يشكل الهندوس قرابة (٨٢%) من عدد السكان . بينما تتوزع النسب الباقية ما بين المسلمين والمسيحيين والسيخ فضلاً عن اقلية اخرى اقل عدداً تعتنق الديانات الجانية والبوذية والزرادشتية واليهودية.

كما تناول الباحثان في الباب ذاته الجانب الصحي والتعليمي للهند اذ حققت الهند تقدماً في حقل التعليم، وتمتلك ثاني اكبر تجمع من العلماء والمهندسين في العالم اذ توجد فيها (٣٨٠) جامعة و(١١٢٠٠) كلية، فضلاً عن (١٥٠٠) مؤسسة بحثية كما تضمن هذا الباب توضيح البنية الاقتصادية والتربية للهند وكيف ان الهند اخذت تتبع سياسة الانفتاح على الاقتصاد العالمي بعد ان كانت تعتمد استراتيجية التنمية، وكيف أسهمت سياسة وزير المالية الهندي (مانموهان سينغ) في التأثير ايجاباً على الاقتصادي الهندي، اذ ارتفع معدل نمو الناتج المحلي السنوي الاجمالي للهند، ووصل ناتجها الاجمالي الى قرابة (٥,٠٣١) ترليون في العام ٢٠١٣، بعد ان كان (٤.٤٢٥) في العام ٢٠١١، الامر الذي ادى الى احتلال الاقتصاد الهندي المركز الرابع عالمياً من حيث القوة الشرائية.

ويتوقع الباحثان ان يستمر نمو ناتجها المحلي ليصل الى (٧,٧١٧) مليار دولار في العام ٢٠١٨.

وفي الجانب السياسي يبين الباحثان طبيعة النظام السياسي في الهند وهو نظام قائم على اسس علمانية ديمقراطية اخذت به الهند منذ استقلالها في العام ١٩٤٧، وذلك لاعتبارات خاصة بطبيعة المجتمع الهندي الذي يتكون من اعراق وطوائف واديان متعددة ويرى الباحثان ان من مظاهر الديمقراطية في الهند اجراء (١٦) عملية انتخابية منذ العام ١٩٥١ وحتى العام ٢٠١٤.

كما يشير الباحثان الى قوة الهند العسكرية، اذ تمتلك الهند رابع اكبر جيش، وسادس اكبر اسطول، وثامن اكبر قوة جوية في العالم، كما ان للهند فضاء استراتيجي أ

واسعاً يتعدى حدودها وتمتلك السلاح النووي والصور ايخ بعيدة المدى، وقد وضع الباحثان تلك الامكانيات بالجداول التي تضمنها الكتاب.

وفي الباب الثاني من هذا الكتاب ركزت الدراسة على مراحل تطور ال علاقات الهندية-الافريقية منذ بدايتها في القرن التاسع عشر وتطورها في مختلف الحقب التاريخية اذ ابتعت الهند بعد الاستقلال سياسة خارجية تقوم على المحافظة على علاقات ودية مع معظم البلدان ومن ضمنها بلدان القارة الافريقية.

كما شهدت العلاقات الهندية- الافريقية وعلى مر الحقب تعاوناً ملموساً على مستوى المنظمات الدولية والاقليمية كالامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، عن طريق مساندتها للقضايا الافريقية. كما أكدت الهند على ضرورة الشراكة حيث عقدت اتفاقيات مشاركة مع العديد من المنظمات الافريقية كتجمع الايطكواس والسادك والكومبيها.

ويرى مؤلفا الكتاب في البب الثالث ان الدوافع التي دفعت الهند للتحرك صوب القارة الافريقية تعود الى اسباب عدة منها سياسية اذ تسعى الهند عن طريق تقوية علاقاتها بدول القارة الافريقية للحصول على مقعد دائم في مجلس الامن الدولي، الى جانب الحصول على الدعم الافريقي لصالح القضايا الهندية في المحافل الدولية، كقضية كشمير والتسلح النووي، فضلاً عن ذلك فأن للهند دوافعها الاقتصادية ومنها رغبتها في تسجيل حضورها القوى في الساحة الافريقية الواعدة . وفتح اسواق واسعة لها لتصريف منتجاتها المختلفة، لاسيما بعد ان وصل عدد سكان القارة الافريقية الى اكثر من مليار شخص.

ويشير الباحثان الى ان من الدوافع الاساسية لقيام الهند بتقوية نشاطاتها الاقتصادية والتجارية بدول القارة الافريقية، هو تزايد فرص نمو الاقتصاد الافريقي يقي منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، اذ تسعى الهند الى تأمين احتياجاتها من المواد الاساسية التي تزخر بها القارة الافريقية، اذ تحتفظ القارة الافريقية بنحو (٤٠%) من الموارد المعدنية لتشغيل الصناعة العالمية، وثالث احتياطي اليورانيوم، ونحو (٧٠%) من الفسفور،

و(٥٥%) من الذهب، وهي تسعى لتأمين احتياجاتها من تلك المواد بهدف المحافظة على استمرار نموها الاقتصادي في المستقبل.

ولعل من دوافع الهند للتحرك صوب القارة السمراء هو الحصول على موارد

الطاقة ولاسيما النفط، اذ تحتل الهند في الوقت الحاضر المرتبة الخامسة بين كبار مستهلكي الطاقة في العالم، اذ تستهلك ما نسبته (٣,٧%) من الاستهلاك العالمي وفقاً لارقام عام ٢٠١٢، ويتوقع الباحثان ان يتضاعف اجمالي طلبها الرئيس على النفط بحلول عام ٢٠٣٥ ويتضح ذلك عن طريق الجدول الذي اعده الباحثان، الى جانب التأكيد على ان الهند أصبحت شأنها شأن الدول المتقدمة اقتصادياً تتسابق على الثروات البشرية تزرع بها القارة الافريقية وهذا ما أكدت عليه السيدة (غورجيت سينغ) الامين الام المساعد لشرق وجنوب افريقيا وزارة الشؤون الخارجية الهندية قائلة : " نحن نعتقد في الحقيقة، ان موارد افريقيا الجديدة- اضافة الى ثرواتها الباطنية- تكمن في الموارد البشرية، وعليه فان الهند تركز على تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات " ضمن ما يخدم- في المحصلة النهائية، مصالحها واهدافها في القارة الواعدة.

كما يبين الباحثان الدوافع الثقافية، اذ تسعى الهند عن طريق علاقاتها الثقافية والعلمية بدول القارة الى تحقيق اهداف عدة منها : ان تكون هذه العلاقات منبراً للاتصال بين الشعوب الهندية والافريقية، ومنتدى للتبادل الحر في الافكار بين الاكاديميين والاعلام والمنظمات غير الحكومية وبالرغم من اعتقاد بعض الساسة والمفكرين، بان التبادل الثقافي والعلمي بين الهند ودول القارة الافريقية ضعيف الجدوى في ظل المتغيرات التي شهدتها النظام السياسي الدولي منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، الا ان الباحثين يؤكد ان على ان الروابط الثقافية والعلمية هي اقوى من اي نوع من انواع الروابط الاخرى، ف عن طريقها يتم تعارف الشعوب بعضها على البعض الاخر، مما يسهم في استثمار ذلك في الجوانب الاخرى، لاسيما الاقتصادية والسياسية.

وعليه شرعت الهند ببرنامح تعليمي مع العديد من دول القارة الافريقية لاسيما منذ بدايات القرن الحادي والعشرين كما في تقديم خدمات التدريب بصورة سنوية لما يقرب من (١٠٠٠) مسؤول من دول افريقية عدة في مختلف برامج بناء القدرات، فضلاً عن توفير الدراسة لنحو (١٥٠٠٠) طالب افريقيا سنوياً في مراكز التعليم والجامعات الهندية. وفي الباب الرابع يوضح الباحثان الاستراتيجية التي اعتمدها الهند تجاه دول القارة الافريقية، والتي تقوم على عقد المؤتمرات والقمم، ودعم وتأسيس العديد من المنتديات بالتعاون مع دول القارة، فضلاً عن تفعيل الهند لمجال الشراكة التنموية كما في ميدان التعاون مع مشروع الشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا (Nepad)، فضلاً عن تمكين صلاتها بالمنظمات الافريقية كالاتحاد الافريقي (AU) والجامعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (ECOWAS) والسوق الم شتركة لشرق وجنوب افريقيا (COMESA).

والجامعة الانمائية للجنوب الافريقية (SADC) ولعل من ابرز المؤتمرات والقمم التي عقدت بين الطرفين في القمة الهندية- الافريقية الاولى عام ٢٠٠٨، والقمة الهندية- الافريقية الثانية في العام ٢٠١١، فضلاً عن عقد العديد من المنتديات الهندية- الافريقية ومنها المنتدى الهندي الافريقي في العاصمة نيودلهي في العام ٢٠٠٩، ويرى الباحثان ان منتديات التعاون الهندي الافريقي قد اسهمت في رسم معالم التحرك الهندي المعاصر تجاه القارة الافريقية في مطلع الالفية الثالثة.

وفي الوقت نفسه قامت بترشيد مناحي هذا التحرك تجاه القارة السمراء واعادة تفعيله وفق خطط مدروسة قائمة على اسس مؤسساتية متكاملة وموضوعية. وفي الباب الخامس أكد الباحثان على موضوع الجالية الهندية في افريقيا ومدى امكانية افادة الدولة الهندية من هذا الوجود الوافد الى القارة، لتسهيل سبل التحرك الهندي الرسمي والخاص في المجال الاستثماري والتجاري، بل وحتى السياسي، اذ يرجع قدوم الهند الى افريقيا وتحديداً الى جنوبها الى القرون التاسع عشر الميلادي- ولا يزالون منذ ذلك

الحين وحتى اليوم يحافظون على طقوسهم الدينية ولغاتهم الاصلية بكل حرية، وتعد دولة جنوب افريقيا في مقدمة الدول التي وصل الهنود لها منذ عام ١٨٦١ ويشكل الهنود-وفقاً لارقام العام ١٩٩٩- (٢,٦%) من سكان جنوب افريقيا، من اصل سكان البلاد البالغ (٤٣,٠٥٤) مليون نسمة، كما ان هناك نسبة من الهنود في كل من دولة انغولا وزامبيا وزيمبابوي وموريشيوس. ولم يقتصر وجود الهنود على جنوب القارة وانما هناك نسبة من الهنود وهي موجودة في شرق افريقيا ولاسيما في كينيا، ويمارس الكثيرون منهم معتقداتهم الدينية فضلاً عن وجودهم في تنزانيا واوغندا، اذ قدرت نسبة الهنود الموجودين في اوغندا في العام ١٩٨٠ بـ (٨٨,٠٠٠) نسمة من اصل سكان اوغندا، اذ لبالغ آنذاك (١٢,٧٨٠,٠٠٠) وتوجد من بين هؤلاء في الوقت الحاضر، عائلات هندية كبيرة، مع وجود العديد من المعابد الهندوسية في اوغندا.

ويخلص الباحثان في هذا الباب الى ان هناك وجوداً هنيئاً ملموساً بل ومؤثراً في دول شرق وجنوب القارة حتى ان بعضهم وصل الى منصب الوزا رة، مثل عزيز بهاد في جمهورية جنوب افريقيا.

اما فيما يخص وقائع الاستثمار الهندي في افريقيا والذي افرد له الباب السادس من هذا الكتاب فقد اصبحت الهند اكبر شريك تجاري في افريقيا، اذ يشير الباحثان الى ان حجم التبادل التجاري بين الهند وافريقيا بلغ اكثر من (٤٦) مليار دولار في العام ٢٠١١ وتجاوزت قيمة الاستثمار الكلي اكثر من (١١) مليار دولار، فضلاً عن اعتماد بقيمة (٥,٧) مليار دولار لتنفيذ مشاريع هندية في افريقيا.

كما اشارت الدراسة الى ان ما لا يقل عن ٨٠ شركة هندية تقوم بنشاطات تجارية واستثمارية في اكثر من ٢٠ دولة افريقيا كما نجحت الهند في اقامة ودعم العديد من المشاريع في دول شمال افريقيا وفي مقدمتها مصر والسودان. وعمدت الى عدم المشاريع في دول الجنوب الافريقي، اذ اهتمت الهند باقامة ودعم العديد من المشاريع الاستثمارية ولاسيما في جنوب افريقيا وزامبيا وموزمبيق

وبونشوانا، ففي الاخيرة فتحت شركات هندية عدة فروع لها في مجال تجارة الماس، كما دعمت العديد من المشاريع المهمة في دول غرب افريقيا ومن اجل تعزيز مشاريعها اتبعت الهند استراتيجية تقديم المساعدات لدول غرب افريقيا.

وفي مجال الطاقة سعت الهند الى زيادة استثماراتها في دول افريقية عدة ويوضح الباحثان ذلك عن طريق جدول يبين جزء من استثمار شركة (ONGC) الهندية في افريقيا وجدول اخر يبين جزء من استثمارات شركة (OVL) الهندية في افريقيا، وتعد السودان من الدول التي عقدت معاهدات استثمارات في مجال البترول مع الهند، وبلغ حجم الاستثمارات الهندية في قطاع النفط السوداني نحو (٧٠٠) مليون دولار.

كما يبين هذا الباب من الدراسة وبالجدول صادرات وواردات الهند مع بعض الدول الافريقية خلال المدة ما بين ٢٠٠٤-٢٠١٢، كما وضع الباحثان جدولاً يبين اهم الشركاء التجاريين للدول الافريقية مع الهند للعام ٢٠٠٦-٢٠٠٨، فضلاً عن وضع جدول اخر يوضح اكبر الشركاء التجاريين للدول الافريقية مع الهند في العام ٢٠١٢ وهم كل من نيجيريا وجنوب افريقيا وانغولا ومصر وكينيا.

ولم يقتصر الاستثمار الهندي في مجال الطاقة وانما تعدها حسب وجهة نظر الباحثين الى اقامة ودعم المشاريع العلمية وتقديم المنح الدراسية، فقد عمدت الهند لتأسيس المنتدى الهندي الافريقي في تشرين الثاني من العام ٢٠٠٢، والذي استفادة منه العديد من الدول الافريقية في تطوير شعوبها في الجانب ال علمي والتقني. هذا على المستوى الاقليمي اما على المستوى الفردي فقد عمدت الهند الى زيادة استثماراتها في المجال العلمي في العديد من الدول الافريقية ومنها جنوب افريقيا والصومال وبوروندي وموزمبيق واثيوبيا، اذ وقعت مع الاخيرة، على برنا مج للتعاون في مجال العلوم والتقنيات للمدة ما بين ٢٠١١-٢٠١٣.

كما يركز الباب ذاته على التعاون الهندي الافريقي في مجال ال سياحة والفن الى جانب التعاون في المجال الصحي، اذ بلغت استثمارات الهند في مجال المنتجات

الدوائية في القارة الافريقية الى حد يلبي الطلب المحلي وانهاش التجارة بين البلدان الافريقية حتى اصبحت الفرص التي توفرها سوق الادوية في افريقيا تجذب اهتمام شركات عالمية هندية.

ويختص الباحثان الدراسة بمجموعة من الالاسنتاجات التي يؤكدان فيها على ان التجربة الهندية في افريقيا رغم حداتها وقصر مدتها الا انها كانت تجربة غنية، ومفعمة بالمبادرات والفرص الاستثمارية والتجارية، تمكنت خلالها الهند في الانخراط في مختلف مناحي الحياة في اقلارة الافريقية فضلاً عن تسجيل حضورها القوي والفعال عن طريق عقد المؤتمرات والقمم مع بعض بلدان القارة الافريقية.

اما الدروس التي يمكن استخلاصها من قراءة هذا الكتاب؟ يعد ماهية جديدة في حقل الدراسات الالسانية وتحديداً الافريقية، ولا سيما ان الكاتين لهم من الخبرة والاضطلاع بمجاهل القارة الافريقية بالشكل الذي اغنى الكتاب بالكثير من المعلومات الثرة بواقع التجربة الهندية في افريقيا.

كما جاء تأليف هذا الكتاب في الوقت الذي تشهد القارة الافريقية تنافس حاد بين مختلف القوى الدولية الصاعدة ومنها الصين واليابان والبرازيل، اذ تسعى تلك القوى لتعزيز نفوذها في القارة السمراء عبر تقديم المنح والمساعدات، ولا تختلف الهند من حيث توجهاتها فيه الاخرى تسعى لتقديم المساعدات من اجل ان يكون لها حضور دائم في القارة الافريقية بهدف الاستفادة من ثرواتها وامكاناتها لاسيما في مجال الطاقة.